

Distr.: General
4 May 2001
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وانتهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كيوانوكا (أوغندا)
ثم: السيدة بوليتش (نائبة الرئيس) (كرواتيا)

المحتويات

البند ٨٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسائل عمليات حفظ السلام
من جميع نواحي هذه العمليات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section,
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٨٥ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسائل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (A/54/670 و A/54/839؛ A/55/138-S/2000/693 و A/55/507 و A/55/305-S/2000/809 و Add.1)

١ - السيد غينّو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إن لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ينهضان بمهمة جوهريّة، إذ من خلالهما تقوم الدول الأعضاء في المنظمة بمناقشة الكيفية التي ينبغي أن تتبع في تطوير عمليات حفظ السلام والتوصل في خاتمة المطاف إلى تقرير مجموعة مشتركة من الأولويات لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وكل ما يتصل بالأمر من تقارير وتوصيات، وما تجمع لدى المنظمة من معرفة، وما اكتسبته قوات حفظ السلام من خبرة ميدانية، يفضي إلى استخلاص أن أداة الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تعزز على الفور. وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/54/839) يتضمن ما يربو على ٨٠ توصية صريحة بشأن طائفة عريضة من مسائل نزع السلاح. وتعكف الأمانة العامة حالياً على إعداد تقرير سيقدم معلومات عن الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ تلك التوصيات.

٢ - وأوضح أن حفظ السلام يراد به إقرار السلام وليس شن الحرب. وفي الوقت ذاته، فإن التقارير الرئيسية عن هذا الموضوع تبين أن المطلوب في بعض الحالات ليس مجرد وجود رمزي وإنما أيضاً رادع يحسب حسابه. ولذلك فهو يوافق على الرأي القائل إن من الخطر ومجانبة الحكمة استخدام قوات حفظ السلام كقوات للقتال الحربي.

٣ - وأضاف أن اللجنة الخاصة شددت في تقريرها على أن عملية حفظ السلام المثقنة الإعداد هي العملية التي تساهم في الجهود العامة التي تبذل لمساعدة بلد أو منطقة على الانتقال من الحرب إلى السلام والتنمية المستدامين. ومؤدى ذلك أنه يتعين على إدارة عمليات حفظ السلام أن تعين صراحة وأن تحدد بوضوح تلك العناصر التي ينبغي أن تشملها ولايات حفظ السلام. غير أن هناك فرقاً بين عمليات حفظ السلام والأدوات الاجتماعية والإنمائية، وإن كانت فعالية الأخيرة تقل إذا طبقت بمعزل عن جهود أخرى من جانب منظومة الأمم المتحدة لغرض تحقيق سلام دائم. ولذلك يتعين على الإدارة أن تراعي التنسيق الوثيق بين أنشطتها وأنشطة جميع الشركاء المعنيين في منظومة الأمم المتحدة. ومن شأن هذه الجهود الجماعية أن تكون لها أهميتها الحيوية للنهوض بقدرة المنظمة على تنفيذ برامج لستع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لفائدة المحاربين السابقين.

٤ - وقال إن الأمانة العامة ولئن لم تكن هي الجهة التي تقرر الولايات فإنها تتحمل مسؤولية إطلاع مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات إطلاعاً تاماً على الآثار المترتبة على ولايات بعينها، مع تقديم تقييمات صريحة لما إذا كانت الولايات المقترحة واضحة بما فيه الكفاية، وتحديد دقيق للموارد المطلوبة لتنفيذ الولايات وكفالة السلامة والأمن لقوات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحوار والمشاورات الصريحة بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات يجب أن تستمر طوال فترة عمل البعثة تمكيناً لجميع الأطراف من اتخاذ قرارات عن علم بشأن جميع جوانب العملية. وبوجه خاص، يلزم أن تتلقى البلدان المساهمة بقوات شرحاً للمخاطر التي تنطوي عليها العملية ولكيفية التصدي لتلك المخاطر. ولذلك قال إنه سيقوم مع كبار خبراءه، بمن فيهم المستشارون العسكريون ومستشارو الشرطة المدنية، بعقد اجتماعات إحاطة أكثر تواتر وشمولاً.

الشعبة العسكرية، بما في ذلك تكليف كبار موظفين بمهام في الخارج تتصل بالتخطيط للبعثات، وتكوين القوات، وإدارة نظام الترتيبات الاحتياطية بالنسبة للأفراد العسكريين، والتدريب والتقييم، والعمليات العسكرية. وينطوي تغيير هيكله هام آخر على تعزيز وحدة الشرطة المدنية وزيادة دور مستشار الشرطة المدنية. وعلاوة على ذلك، اقترح إنشاء وحدة صغيرة للقانون الجنائي والمشورة القضائية لتقديم الدعم التنفيذي لمستشار الشرطة المدنية ونظرائه في الميدان.

٨ - وأضاف أن من شأن إنشاء وحدة للإعلام داخل إدارة عمليات حفظ السلام، حسب ما أوصت به اللجنة الخاصة، أن يمكن من تلبية الاحتياجات الإعلامية في عملية التخطيط، وأن يوفر الدعم المناسب لذلك العنصر الرئيسي من أية عملية لحفظ السلام.

٩ - وقال إنه يلزم أيضا تحويل وحدة الخبرة المكتسبة إلى وحدة لمبادئ وأفضل ممارسات. حفظ السلام وينبغي أن تتولى هذه الوحدة الجديدة تنظيم عملية التغيير في الإدارة. كما ينبغي بذل جهود مكثفة لضمان أن تضع الوحدة الآليات اللازمة لمراعاة الخبرة المكتسبة على المستوى الميداني وترجمتها إلى سياسات وممارسات لحفظ السلام بغية تحسين كفاءة وفعالية البعثات المقبلة.

١٠ - وأخيرا، قال إن كفاءة الإدماج المنهجي للمنظورات الجنسانية في عمليات حفظ السلام تتطلب إنشاء وحدة صغيرة في الإدارة للشؤون الجنسانية، حسب ما اقترح في إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا بشأن تعميم المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد (A/55/138-S/2000/693). ويجدر بالملاحظة أيضا أن مجلس الأمن سلم في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالحاجة إلى تعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، وحث الأمين العام على تعيين المزيد من النساء كممثلات ومبعوثات

ثم إنه يجب أن يكون هناك تدفق مستمر وصريح للمعلومات على جميع المستويات في الميدان: بين الوحدات المكلفة بالبعثة، وبين مختلف عناصر البعثة، وبين بعثات حفظ السلام وسائر كيانات الأمم المتحدة العاملة في منطقة العمليات.

٥ - وذكر أن تركيز الكثير من توصيات اللجنة الخاصة على المسائل التنظيمية مفهوم، وأنه سيولي شخصيا اهتماما خاصا لجهود كفاءة أن يكون للإدارة الهيكل التنظيمي الملائم والموظفون الملائمون، ولزيادة تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بالموظفين بما يمكن الإدارة من اجتذاب أكثر الموظفين تأهيلا والاحتفاظ بهم.

٦ - وأضاف أن النتائج التي توصل إليها استعراض أمرت به الأمانة العامة تشير إلى أن عدد موظفي الإدارة يقل عن ١ في المائة من مجموع عدد أفراد حفظ السلام العاملين في الميدان. وقد أدى هذا النقص الواضح في عدد موظفي الإدارة إلى حالة تحظى فيها الطوارئ اليومية بالأسبقية على إصلاح إجراءات ونظم تجاوزها الزمن. وقال إنه سيتم إجراء دراسات أخرى في الأشهر القادمة لتحديد مجموع الموارد البشرية والمالية التي تحتاج إليها الأمانة العامة للقيام بمهامها في مجال حفظ السلام بالصورة الوافية. وستبلغ اللجنة الخاصة في سياق تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصياتها بالمرحلة التي وصلتها هذه الدراسات.

٧ - وأوضح أن الهيكل الحالي للإدارة يشمل أمينا عاما مساعدا يتولى أساسا إدارة العمليات سياسيا والعلاقات مع مجلس الأمن، وأمينا عاما مساعدا آخر يتولى مسؤولية الدعم الإداري والسوقي. وقد اقترح إنشاء وظيفة ثالثة برتبة أمين عام مساعد، يشغلها الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية والشرطة المدنية، وذلك لتعزيز فريق الإدارة في إدارة آخذة في التوسع، اقترح لها أيضا أن تضم شعبة للشرطة المدنية وتعزيز الشعبة العسكرية. وهناك مقترح آخر بإعادة تشكيل

الميدانيين. وفي هذا الصدد، قال إنه أصدر تعليماته للبعثات الميدانية بأن تبقى هذه المسألة قيد الاستعراض الدائم وأن تناقشها أثناء جلسات التلقين. كما تدعو الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسة لأسباب الاعتداءات التي يتعرض لها أفراد قوات حفظ السلام، وتقييم كيفية الحد من الوفيات التي تقع نتيجة لحوادث. وأعرب عن امتنانه لحكومة اليابان لعرضها استضافة حلقة دراسية بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة الميدانيين. وقال إنه سيتم على أساس هذه الحلقة إعداد دراسة بشأن أمن أفراد قوات حفظ السلام ستقدم إلى اللجنة الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمعية العامة ستبدأ قريباً نظرها في التقرير الأخير للأمين العام عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

١٥ - وأضاف أن المسألة الأخيرة بشأن السياسات المتعلقة بالموظفين هي تزويد العمليات التي تحتاج إلى دراية فنية مدنية في مجالات جديدة غالباً ما تكون مجالات متخصصة بالعدد الكافي من الموظفين. وقد دعت اللجنة الخاصة إلى عمل استعراض لسبل الحصول على موظفين "غير عسكريين"، ولا سيما من أخصائيي الإعلام والشرطة المدنية. وقد غيرت الإدارة فعلاً شروط الصلاحية لإفساح المجال لضباط الشرطة المتقاعدين للخدمة في عمليات السلام.

١٦ - وفيما يتعلق بالفتات الأخرى من الموظفين المدنيين، قال إن الأمين العام أشار، في تقريره عن تنفيذ توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/502)، إلى أنه يجب إيلاء مزيد من النظر لقدرة المنظمة على الحصول على مثل تلك الدراية الفنية غير العسكرية، ودعا إلى إنشاء فرقة مشتركة بين الإدارات لتقييم تلك الاحتياجات وكفالة الأخذ بنهج شامل في هذا الشأن. وكتدبير على المدى القصير، طلب الأمين العام من الإدارة عمل تقييم لفعالية تفويض بعثة كوسوفو بسلطة التوظيف والنظر في الكيفية التي يمكن أن تفوض بها هذه السلطة لسائر البعثات وفي الوقت

خاصات، وعلى السعي إلى زيادة دور المرأة في العمليات الميدانية. وأعلن أنه يزمع، تنفيذاً لهذا القرار، العمل في تعاون وثيق مع مستشارة الأمين العام للشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة لتحديد التدابير التي يجب اتخاذها من جانب الإدارة ومن جانب البعثات الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، ناشد الدول الأعضاء أن تقدم أسماء مرشحات للمشاركة في جميع عناصر البعثات الميدانية.

١١ - وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بسياسات إدارة الموارد البشرية، أثنى على ما يبديه موظفو إدارة عمليات حفظ السلام من التزام وما يتمتعون به من خبرة. وقال إن موظفي الإدارة رجالاً ونساء، سواء في الميدان أو في مكاتبها، هم أكبر رصيد للمنظمة وعليهم يتوقف نجاح جهود حفظ السلام.

١٢ - وفيما يتعلق بمسألة الموظفين الميدانيين بالمقارنة بموظفي المقر، قال إنه يعتقد أن توحي مناوبة الموظفين بقدر أكبر بين المقر والميدان ينبغي أن يكون أولوية عليا، إذ أن هذه المناوبة لا ترفع فحسب الروح المعنوية، بل هي لازمة أيضاً لإضفاء الفعالية على عمليات حفظ السلام. ولذلك فهو يضاعف الجهود لاستدعاء الموظفين ذوي الخبرة من البعثات الميدانية للعمل في الإدارة كلما نشأت شواغر، وفي الوقت ذاته لتشجيع موظفي الإدارة على القيام بمهام ميدانية.

١٣ - وقال إنه تحسبنا لاختيار الموظفين الميدانيين وإعدادهم، فقد دعا الأمين العام، متابعة لتوصيات اللجنة الخاصة، إلى إنشاء فريق لتولي شؤون التعيين في المناصب العليا يمكن أن يعد صحائف موجزة للمناصب الرئيسية، ويساعد في عملية الاختيار، ويوصي بالمناسب من إجراءات التدريب والتلقين.

١٤ - وذكر أن من المسائل الهامة الأخرى التي حددتها اللجنة الخاصة مسألة الحاجة إلى تعزيز أمن الموظفين

الكفاءة في استخدام الموارد القائمة وإعادة تقييم الأولويات. ولقد سبق له أن تناول ما يمكن عمله لمساعدة مجلس الأمن على اعتماد ولايات أوضح وأيسر تنفيذاً، وإشاعة مناخ من الثقة عن طريق المشاورات، وتحسين هيكل وملاك موظفي إدارة عمليات حفظ السلام، والنهوض بقدرة المنظمة على الانتشار السريع. والجهد المتواصل المطلوب لتحقيق تلك الأهداف وتخصيص ما يلزم من موارد يجب أن يأتي نتاجاً لقرارات سياسية. وفي هذا السياق، قال إنه يطلب إلى الدول الأعضاء، كشركاء في حفظ السلام، أن تكفل أن يكون الأساس المنطقي لمثل تلك التدابير مفهوماً، وأن تساعد في تنفيذها.

٢١ - وأوضح أن نجاح حفظ السلام يتوقف على إبداء أطراف النزاع الإرادة السياسية للتعاون مع الأمم المتحدة وعلى وفائها بما تأخذه على عاتقها من تعهدات. كما يجب أن تبدي الدول الأعضاء في المنظمة الإرادة السياسية بتقديم الدعم السياسي والمادي للعمليات. وتعزيز قدرة المقرر شديد الأهمية، لكن لن تكون له قيمة إذا لم يكن لدى المنظمة ما يكفي من القوات أو الشرطة أو غير ذلك من الموظفين المدنيين لتنفيذ العمليات المدنية.

٢٢ - وأضاف أن مجلس الأمن عندما يعتمد ولايات للقيام بعمليات، فإن أعضائه، بما فيهم الأعضاء الدائمون، يقع عليهم التزام بكفالة تزويد العمليات بما يلزم من قوات وشرطة ودعم سوقي. وبخلاف ذلك فإن البلدان الأخرى التي لم تشترك في اعتماد تلك الولايات ربما تحجم عن المشاركة هي نفسها في العمليات.

٢٣ - وقال إن من المهم ألا تغيب عن الأذهان المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي عن صون السلام والأمن. وفي الوقت ذاته، فإن قرار أي بلد بأن يشارك في عملية للأمم المتحدة يجب أن يفهم على أنه يمثل التزاماً معيناً. وبطبيعة

ذاته كفالة التقييد بالإطار التشريعي القائم وبمبدأي التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين.

١٧ - وتطرق إلى ضرورة نشر قوات حفظ السلام بصورة سريعة وفعالة، فقال إن المسؤولية متقاسمة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء عن تكوين قدرة على الانتشار السريع. وقد دعت اللجنة الخاصة إلى تنفيذ عدد من التدابير في هذا الصدد، بما في ذلك زيادة المساهمات لنظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية وقيام الأمانة العامة بعمل استعراض للإجراءات الداخلية للتوظيف.

١٨ - وذكر أن الأمانة العامة لم تتمكن في العام الماضي من إحراز تقدم كبير في تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة في تلك المجالات الحاسمة وذلك إلى حد كبير بسبب افتقار شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات إلى الموارد. ومع ذلك فقد رحب بالدعوة التي وجهتها اللجنة الخاصة إلى الأمانة العامة لكي تقدم مقترحات بشأن سبل تعزيز الاستعداد السوقي للأمم المتحدة وتجري استعراضاً للإجراءات الداخلية لتعيين الموظفين.

١٩ - وأشار إلى أن الأمين العام أورد في تقريره عن تنفيذ تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام مجموعة من المقترحات لتعزيز قدرات المنظمة في مجال الانتشار السريع. وقد وضعت تلك المقترحات تعزيزاً لتوصيات اللجنة الخاصة. وهي تشمل تنشيط نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، وتضمينه وحدات عسكرية متخصصة، وزيادة القدرة على تقديم المساعدة في مجال التدريب للبلدان المساهمة بقوات، ووضع إستراتيجية شاملة للسوقيات لتقديمها إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠١.

٢٠ - وأخيراً، قال إنه يمكن عمل الكثير من أجل تحسين الأداء في جميع جوانب حفظ السلام؛ وبعض ذلك يتطلب موارد إضافية، في حين يحتاج بعضه الآخر إلى مزيد من

الأمين العام أن يبين التقدم الذي أُحرز في وضع مبادئ توجيهية للتحقيق في حالات سوء السلوك، وفقا لطلب اللجنة الخاصة الوارد في الفقرتين ٦٥ و ٦٦ من تقريرها (A/54/839).

٢٨ - وأوضح أن البلدان الأعضاء تأخذ بجدية الحاجة إلى مناوبة موظفي إدارة عمليات حفظ السلام بين العمليات الميدانية والمقر بانتظام؛ وطلب إلى وكيل الأمين العام تقديم مقترحات محددة بشأن تطبيق تلك المناوبة.

٢٩ - وتطرق إلى مسألة التوظيف، فقال إن وكيل الأمين العام عزا في بيانه التخلف عن تنفيذ العديد من التوصيات المتصلة بالتوظيف إلى الافتقار إلى الموارد. أما هو فمن رأيه أن هناك مشاكل أخرى في هذا المجال. فقد دأبت اللجنة الخاصة طوال سنوات على التوصية بإجراء مقابلات مع كبار الموظفين العسكريين للأمم المتحدة قبل توزيعهم ميدانيا. ومع ذلك فقد نما إلى علم الدول الأعضاء أنه فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا فإن قائد القوة عين دون إجراء مقابلة أولية معه وأنه لم يستدع إلى المقر لتزويده بالمعلومات إلا بعد توليه لمنصبه. وهذه حالة لا تعزى إلى الافتقار إلى الموارد وإنما هي تعزى إلى عدم الاهتمام بتوصيات اللجنة الخاصة. وطلب من وكيل الأمين العام التعليق على هذه المسألة.

٣٠ - وفيما يتعلق بقواعد الاشتباك، أشار إلى أن اللجنة الخاصة ظلت مدة طويلة تطلب بيانا لحالة قواعد الاشتباك النموذجية. وقد طلبت الدول الأعضاء أن يتم وضع تلك القواعد بالتشاور الوثيق معها. ومما يؤسف له أن ذلك التشاور لم يحدث، ولا يُعرف شئ عن حالة تلك القواعد. وطلب تفسيراً في هذا الصدد.

٣١ - وأشار إلى الفقرة ٨٢ من تقرير اللجنة الخاصة، وطلب معلومات إضافية عن حالة نشرة الأمين العام بشأن

الحال فإن قرار المشاركة في عملية أو إنهاء هذه المشاركة قرار يملكه البلد المعني وحده، لكن ينبغي عدم التعجل في اتخاذ مثل هذه القرارات مراعاة لعدم الإضرار بالعملية.

٢٤ - وأضاف أن الاستعداد للمساهمة بقوات يمكن أن يتوقف على الموارد المالية التي تحت تصرف الدولة. ولذلك فمن الجوهري أن ترد للبلدان المساهمة بقوات في الوقت المناسب ما تكبدته من مصروفات، لكن ذلك لن يتسنى إلا إذا دفعت الدول الأعضاء بالكامل وفي حينه الاشتراكات المقررة عليها.

٢٥ - واستطرد قائلاً إن الأمانة العامة يقع على عاتقها بطبيعة الحال التزامات في هذا المجال، وستسعى إلى الوفاء بها. وأعلن أنه يزمع الاجتماع بصورة أكثر تواتراً إلى موظفي البعثات الميدانية، للوقوف بنفسه على الأمور التي تثير قلقهم ولتوجيه انتباه الدول الأعضاء بسرعة إلى المشاكل التشغيلية والسياسية والمالية وغيرها بغية تشجيع قيام حوار بناء بين الأمانة العامة والدول الأعضاء.

٢٦ - وأشار إلى أن الموظفين الميدانيين يمارسون عملهم في ظل أحوال صعبة مهددة للحياة أحياناً، وينبغي للمقر أن يفعل كل ما في طاقته لدعمهم. فنجاح العمليات لا يتوقف فحسب على الالتزام والإحساس بالمسؤولية من جانب الدول الأعضاء وإنما يتوقف أيضاً على ما إذا كان يتم القيام بهذه العمليات كمسعى جماعي. وقال إنه يتطلع إلى التعاون مع جميع الدول الأعضاء، حيث أن العمل في سبيل قضية السلام لا يمكن أن يتم إلا جماعياً.

٢٧ - السيد الحسين (الأردن): رحب بوكيل الأمين العام باسم بلدان حركة بلدان عدم الانحياز، وقال إنه أبدى للدول الأعضاء طوال الشهرين اللذين مرا على تعيينه صراحته واستعداده للتصدي لمختلف المسائل التي تواجه المجتمع الدولي في ميدان حفظ السلام. وطلب إلى وكيل

الحالات، إيفاد فريق خاص لإجراء تحقيق في الميدان. وقد نوّقت هذه المسألة مع مكتب الشؤون القانونية، ووضع إجراء يجري الآن تنفيذه بالتشاور مع الإدارة. ولا يتوقع نشوء مشاكل في هذا الشأن. إذ أن عمليتي التحقيق يمكن أن تسيرا متوازيتين إذا تم تقديم المعلومات حسب ما يقتضيه الحال وإذا أُجري ما يلزم من مشاورات.

٣٦ - وتطرق إلى مسألة مناوبة الموظفين بين المقر والعمليات الميدانية، فقال إنه أولى اهتماما وثيقا لتلك المسألة في بيانه نظرا لما لها من أهمية. والصعاب التي تحيط بهذه المسألة تكمن في وجود عدد من المبادئ المختلفة يلزم التوفيق فيما بينها. وتحاول الإدارة كفالة العدالة آخذة في الاعتبار عوامل التوزيع الجغرافي والمنافسة؛ وينبغي أخذ جميع تلك المبادئ في الاعتبار في وقت واحد، مما ينطوي على بعض الصعاب أحيانا. وقال إنه يرى أن من المستصوب إيفاد الموظفين إلى العمل في الميدان في بداية تعيينهم لاكتساب خبرة ميدانية قبل عودتهم إلى المقر، ثم إيفادهم بعد ذلك للعمل في بعثات بصورة دورية.

٣٧ - وأضاف أن المسألة مسألة سياسة. وبالإضافة إلى ذلك فهناك مسألة تكليف الموظفين الذين يوظفون للبعثات بالعمل في المقر. والأشخاص الذين يوظفون للعمل في المقر بعد اجتياز امتحانات مسابقة لا يريدون التنافس مع أشخاص لم يجتازوا هذه الامتحانات. ويجب إيجاد حل لهذه المسألة. ويستلزم الأمر إيجاد المعايير الصحيحة للحل العادل لمسألة نقل الموظفين من البعثات إلى المقر. وقال إن الخبرة المكتسبة من العمل في الميدان ينبغي أن تكون محل تقدير كبير. وهذه مسألة لها جوانب إجرائية تتطلب الاهتمام أيضا. وأكد أنه سيأخذ في الاعتبار الخبرة المكتسبة من العمل في الميدان فيما يجريه من تعيينات.

تقيد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالقانون الإنساني الدولي (ST/SGB/1999/13).

٣٢ - كذلك طلب توضيحا من وكيل الأمين العام بشأن إعداد موجز الحالات التي يستحق فيها للأمم المتحدة الاسترداد نتيجة لعدم التقيد باتفاقات مركز القوات.

٣٣ - وتطرق إلى مسألة إعادة التشكيل، فعبّر عن ترحيبه بما يبذله وكيل الأمين العام من جهود من أجل السير على نهج أكثر كفاءة في المهام التي تواجه إدارة عمليات حفظ السلام على ضوء تجارب الماضي، وأضاف أنه أُعلن منذ عامين أن وحدة الخبرة المكتسبة ستندمج في وحدة تحليل السياسات لذات الأسباب التي أوردتها وكيل الأمين العام. غير أن عملية إعادة التشكيل المذكورة لم تتم بعد. وطلب توضيحا في هذا الصدد بشأن حالة وحدة تحليل السياسات.

٣٤ - وأخيرا أشار إلى مسألة لها أهمية كبيرة لدى بلدان حركة عدم الانحياز. فقد طلبت اللجنة الخاصة في الفقرة ١٤٩ من تقريرها إلى الأمين العام توعية جميع الإدارات المشاركة في إجراءات سداد التكاليف المتعلقة بحفظ السلام بالحاجة إلى إزالة حالات التأخير الحالية بسداد تلك التكاليف للدول الأعضاء. وسأل وكيل الأمين العام عما تم عمله في هذا الشأن.

٣٥ - السيد غيتو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): رد على السؤال المتعلق بالتحقيقات الجنائية والتحقيق في حالات سوء السلوك في الميدان، فألقى الضوء على جانبين من تلك المسألة. أولهما، أن الإدارة تحاول مراعاة مبدأ أن البعثات ينبغي أن تعمل تحت قيادة واحدة، ولذلك فإن قرار إعادة إلى الوطن ينبغي أن يبقى بيد قادة البعثات. وفي الوقت نفسه، فإن الإدارة تتفهم القلق الذي يحال الدول الأعضاء التي لا تريد الإحلال بالتحقيقات التي تجريها بنفسها. ونتيجة لذلك قد يستلزم الأمر، في بعض

٣٨ - تلك العملية، توضع القواعد تحت أنظار جميع قادة الوحدات العاملة في الميدان. وإذا رغبت دولة أن تشارك في بعثة بالذات وأرادت الحصول على معلومات عن قواعد الاشتباك لهذه العملية، فإن الإدارة يمكن أن تزودها بمثل تلك المعلومات بصورة سرية. وفيما يتعلق بالقواعد النموذجية، فإن الدول الأعضاء تُطَلَّع عليها في سياق المساعدة التي تقدم في تدريب أفراد حفظ السلام. وهذه ممارسة يمكن أن تستمر.

٤٢ - وقال إن إصدار نشرة بشأن القانون الإنساني الدولي من مسؤولية الأمين العام. ويجري بذل كل الجهود من أجل كفالة أن تكون محتويات النشرة متفقة اتفاقاً تاماً مع القانون الدولي القائم. وينطوي ذلك على تجميع مختلف الاتفاقات المصدق عليها التي يتكون منها القانون الإنساني في مجموعه.

٤٣ - وردا على السؤال المتعلق بموجز الحالات التي يستحق فيها للمنظمة الاسترداد نتيجة لعدم التقيد باتفاقات مركز القوات أو غيرها من الاتفاقات، قال إن إعداد البيانات اكتمل الآن؛ وتعكف الأمانة العامة حالياً على استعراض تلك البيانات وسيتاح الموجز قريباً للدول الأعضاء.

٤٤ - وأشار مرة أخرى إلى وحدة الخبرة المكتسبة، فقال إن عملية تحويل كبرى للوحدة تجري الآن. وستواصل هذه الوحدة العمل في إطار مكتبه، وباستطاعته استخدام هذه الوحدة كأداة لإحداث تغيير في الإدارة. وسيكون لسياسات الموظفين دور رئيسي في تلك العملية. والواجبات المطلوبة من رئيس الوحدة تنطبق أيضاً على موظفيها. ويجب أن يشمل عمل الوحدة جميع الوحدات الأخرى في الإدارة، مستفيدة في ذلك من خبرة الوحدات المعنية بالسياسة ومن الخبرة الإدارية المكتسبة لدى شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات. وقال إنه سيعبر أحد موظفي الوحدة للمشاركة

وفي هذا الصدد، تناول السؤال المتعلق بوحدة الخبرة المكتسبة، فأوضح أنه إذا كان المراد هو عمل تغييرات ذات فعالية في تلك الوحدة، فإن المطلب الرئيسي هو أن تكون لديها خبرة ميدانية، وحالتند فقط سيضع موظف البعثة ثقته فيما يتلقاه من تعليمات وتوصيات. وهذا أمر له أهمية خاصة في سياق إدماج مهام تحليل السياسات والخبرة المكتسبة.

٣٩ - وانتقل إلى مسألة المناوبة، فقال إنها مسألة تتعلق بتكليف القواعد والتوفيق بين مختلف العناصر. ويستلزم الأمر كفالة عدم النظر إلى الخبرة المكتسبة ميدانياً على أنها مثلث وإنما هي ميزة تفتح الباب للترقية. ومن شأن هذا التفسير أن يسهل تنفيذ عملية المناوبة.

٤٠ - وفيما يتعلق بإجراء مقابلات مع قادة القوات، قال إن الإدارة تفهم تماماً مدى أهمية الحصول على معلومات مفصلة عن الأشخاص الذين يعينون في مثل تلك المناصب. وفي الحالة المحددة التي أشار إليها ممثل الأردن، لم تجر مقابلة لأن الإدارة كانت تعرف قائد القوة معرفة وثيقة من خلال عمله السابق في عمليات حفظ السلام. وفي جميع الحالات الأخرى، كان إجراء المقابلة عنصراً حاسماً.

٤١ - وبشأن قواعد الاشتباك، قال إن مثل تلك القواعد عندما توضع لبعثات بعينها، فإن العملية الرسمية للمشاورات مع الدول الأعضاء لا تتم لثلاثة أسباب: (أ) لعدم توفر الوقت؛ و (ب) لأن إعداد المواد للبعثات يجب أن يتم دون أية ضغوط سياسية ليس من شأنها إلا تعقيد عملية صعبة أصلاً؛ و (ج) لاعتبارات الأمن، من حيث أن نشر قواعد الاشتباك لبعثات بعينها يمكن أن تكون له تبعات خطيرة على أمن القوات العاملة في الميدان، ولا سيما في مرحلة الانتشار واستخدام عملية المشاورات الرسمية غير مناسب في تلك الحالة. وفي الوقت ذاته، فإن الإدارة كثيراً ما تناقش آراءها مع الدول المساهمة بقوات في مرحلة التخطيط. ومتى انتهت

نهج دينامية وتطلعية. وأعلن أن وفده مستعد من جانبه لتقديم كل مساعدة ممكنة لدعم جهود وكيل الأمين العام.

٤٧ - وفيما يتعلق بتنظيم العمل داخل اللجنة، أعرب عن الأمل في إجراء تبادل غير رسمي للآراء تدور بعده مناقشة عامة يزمع أن يقوم أثناءها بعرض موقف بلده إزاء عمليات حفظ السلام. بمزيد من التفصيل.

٤٨ - السيد سنها (الهند): أعرب عن سرور وفده لإشارة وكيل الأمين العام في بيانه إلى الحوار مع البلدان المساهمة بقوات. فقد ظلت حركة بلدان عدم الانحياز سنوات عديدة تشدد على الحاجة إلى قيام حوار بناء وأوثق ليس فحسب بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، وإنما أيضا بين تلك البلدان ومجلس الأمن، وخصوصا في أول مراحل التخطيط للبعثات. وفي ضوء التجربة السلبية في سيراليون في الأشهر الأخيرة، فإن حكومته تتطلع إلى صدور تقرير الفريق العامل بشأن هذه المسألة وإلى تحول مثل ذلك الحوار إلى ممارسة مؤسسية.

٤٩ - وفيما يتعلق بتوصية اللجنة الخاصة الداعية إلى عمل استعراض شامل لأنشطة الإدارة، أعرب عن خيبة أمل وفده لعدم إجراء ذلك الاستعراض، حيث تم بدلا عنه تقديم تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809)، وهو ليس تقريراً شاملاً باعتراف الفريق نفسه. ولا يمكن تخصيص أية موارد إضافية إلى أن يتم عمل استعراض شامل.

٥٠ - وعلاوة على ذلك، ففيما يتعلق بمسألة التناسب بين عدد الموظفين الميدانيين وعدد موظفي المقر، فإن البيانات التي قدمها وكيل الأمين العام في بيانه تشير إلى أنه يوجد حاليا ٤٠٠ موظف في الإدارة، في حين يبلغ عدد الموظفين الميدانيين ٥٨٠٠٠. ويعتقد وفده أن من الضروري الإشارة إلى أنه حسب ما تفيد به التقارير الشهرية، ففي نهاية

في مرحلة تخطيط البعثات الجديدة. وبعدئذ سيقوم ذلك الشخص بإحاطته وإحاطة الوحدة علما بمجريات الأمور لكفالة عدم وجود تعارض بين الدراسات التي تجريها الوحدة والتخطيط الفعلي. وذكر أن كل ما تجريه الوحدة من دراسات ينبغي أن يكون محددًا وموجهاً وعملي المنحى، وأنه سيقوم شخصيا عن كثب بمراقبة أعمال الوحدة وتعيين موظفيها.

٤٥ - وردا على السؤال المتعلق برد النفقات للبلدان المساهمة بقوات، قال إن الحالة الراهنة ترتبط بثلاثة عوامل: الترتيبات والإجراءات الإدارية لرد النفقات (وقد استعرضت بالفعل وفقا للتوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية)؛ وعدم كفاية التدفق النقدي بسبب التأخير في دفع الاشتراكات المقررة (وهذه مسألة تخرج عن نطاق اختصاصه)؛ والتوقيع على مذكرات التفاهم الخاصة بالمعدات المملوكة للقوات. وهذه المسألة مسألة شديدة الحساسية وتتطلب مزيدا من الدراسة. فمذكرات التفاهم تستند إلى الاتفاقات التي تعقد بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، وينبغي للطرفين أن يبذلا جهودا لحسم المسألة. وحسب المعلومات التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، فسيتم أداء بعض المدفوعات في المستقبل القريب مما سيعمل على تخفيض المديونية الحالية.

٤٦ - السيد دوفال (كندا): رحب بالبيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام، ولا سيما تركيزه على إعادة التشكيل، وتوزيع المناصب، والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، والانتشار السريع - وكلها مسائل يعتبر وفده أنها ذات أهمية كبيرة. وقال إن كندا تدرك تماما الحاجة إلى تعبئة موارد جديدة لتنفيذ التغييرات التي تتوخاها الإدارة. وفي هذا الصدد، أعرب عن بالغ ترحيبه باستعداد الأمانة العامة لتنفيذ توصية اللجنة الخاصة بإجراء تحليل شامل للموارد. وبدلا من الالتصاق بالماضي والمشاكل الراهنة، فإنه ينبغي الوقوف على

شرط إجراء مقابلات ينبغي أن يطبق على الجميع حيث ينبغي إجراء تلك المقابلات بصورة موحدة وبدون أي تمييز.

٥٥ - وفيما يتعلق بتعيين موظفين للإدارة، قال إن البلدان التي تساهم بأكبر عدد من القوات، ولا سيما البلدان النامية، ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الإدارة. وإذا لم تُحل هذه المشكلة، فسيكون من الصعب على الدول المساهمة بقوات أن توافق على التعيينات في المناصب العليا للإدارة. ورغم أن تقرير الإبراهيمي لا يقدم إلا صورة عامة جزئية، فإنه يتوقع مواصلة الاستعراض الشامل لكامل مسائل عمليات حفظ السلام، وبخاصة المسائل الإدارية. وسيكون لما يتم الخلوص إليه من نتائج أهمية كبيرة في تحديد جدول ملاك موظفي الإدارة.

٥٦ - السيد غيتو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): أجاب على السؤال المتعلق بالتناسب بين موظفي المقر والموظفين الميدانيين، فقال إن موظفي المقر يبلغ عددهم ٤٠٤، منهم ٥٥ تمول مرتباتهم من الميزانية العادية، وتمول مرتبات بقيتهم من حساب الدعم. أما عدد الموظفين الميدانيين الذي ذكره فيشمل الموظفين العسكريين وموظفي الشرطة وسائر الموظفين المدنيين. وفيما يتعلق بتعيين الأمن العام المساعد لشؤون السوقيات والإدارة وإزالة الألغام، قال أن الوظيفة ستُشغل في المستقبل القريب.

٥٧ - وقال إنه استعرض عمل وحدة الشرطة المدنية ليس فحسب بالنسبة إلى البعثتين في كوسوفو وتيمور الشرقية، بل أيضاً بالنسبة لسائر البعثات التي تضطلع بمهام مراقبة. والوحدة تواجه تحديات شديدة الصعوبة، تشمل حسم المسائل التي تنطوي على تعامل بين الشرطة والقضاء. ولذلك يستلزم الأمر أن يتولى رئاستها موظف كبير تتوفر لديه خبرة كبيرة ويتمتع بسلطة كبيرة، وقادر على إقامة اتصالات على المستوى المناسب مع البلدان المساهمة بقوات.

أيلول/سبتمبر كان يوجد نحو ٣٥٠ موظفاً في الإدارة و ٩٤١ ٣٧ موظفاً في الميدان. وبذلك تكون نسبة موظفي المقر إلى الموظفين الميدانيين هي ١,١٢، بالمقارنة بنسبة ١,٧٩ في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣، حين بلغت عمليات حفظ السلام أعلى مستوى لها.

٥٨ - وقال إنه مهتم أيضاً بمعرفة التقدم المحرز فيما يتعلق بتعيين الأمين العام المساعد لشؤون السوقيات والإدارة وإزالة الألغام. فرغم الطائفة العريضة لعمليات حفظ السلام فلا يزال هذا المنصب شاغراً منذ آذار/مارس ٢٠٠٠.

٥٩ - وأعلن أن وفده يؤيد تعزيز دائرة تخطيط البعثات ووحدة الشرطة المدنية ومكتب العمليات، لكنه يعتبر أن لا مبرر لما تم من رفع رتبة مستشار الشرطة المدنية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. غير أن وفده يؤيد تماماً تعزيز وحدة الشرطة المدنية وفصلها عن الشعبة العسكرية.

٥٣ - وفيما يتعلق بمسألة البلدان التي تستدعي قواتها من عمليات حفظ السلام، قال إن مثل هذه القرارات يجب ألا تشكل تهديداً للبعثة أو القوات المشاركة فيها. غير أن حكومته، رغم تأييدها لهذا النهج، تشير على هدى التجربة إلى أن على الطرفين أن يفيا بالتزاماتهما. وفيما يتعلق بالتزامات الأمانة العامة، من المهم النظر فيما إذا كانت الأمانة العامة ومجلس الأمن يأخذان في الاعتبار نواحي القلق الذي يساور البلدان المساهمة بقوات، لأن هذا القلق إذا قوبل بالتجاهل فلن يكون أمام الدول من بديل سوى أن تستدعي قواتها من عمليات حفظ السلام.

٥٤ - وفيما يتعلق بتعيين الموظفين، قال إن ممثل الأردن أشار في بيانه إلى تعيين قائد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، بينما لم يذكر وكيل الأمين العام في بيانه إلا تعيين قائد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ومن رأي حكومته أن

للتوصيات الواردة في الفقرتين ١٥٩ و ١٦٤ من تقرير اللجنة الخاصة (A/54/839)، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. كما أنه يريد أن يعرف إن كان من الصحيح أن قائد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا كان له ضلع في اللواء الدائم العالي الاستعداد. حسب ما رددته وسائط الإعلام.

٦٣ - السيد غينو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): أشار إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية، فقال إن المهم إقامة اتصالات معها على الصعيد العملي. وبوجه خاص، فإن تبادل الموظفين بين الأمانة العامة ومنظمة الوحدة الأفريقية سيكون موضع ترحيب. ومما يؤسف له أن عبء العمل الباهظ الواقع على كاهل موظفي الأمانة العامة معناه في الوقت الحالي أن ذلك غير ممكن. أما عن مسألة اللواء الدائم العالي الاستعداد، فقد قال إن هيئة موظفي بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تضم جنودا ينتمون إلى بلدان تشارك بصورة فردية في اللواء المذكور، إلا أنهم قدموا من تلك البلدان بصفته الشخصية.

٦٤ - السيد سميث (أستراليا): أشاد بموظفي الإدارة في نيويورك وفي الميدان، وقال إنهم مارسوا العمل بفعالية شديدة على مدى الإثني عشر شهرا الماضية في ظل ظروف بالغة الصعوبة متبعين في ذلك نهجا مبتكرا. أما تبادل الآراء الجاري حاليا فهو شديد النفع. وأستراليا توافق إلى حد كبير على الأولويات التي عرضها وكيل الأمين العام في بيانه، ولا سيما الحاجة إلى أن يكون ما يصدر من ولايات واقعا وممكن التنفيذ، وتعزيز قدرات التخطيط لعمليات حفظ السلام، وإعادة تشكيل هيكل الإدارة، وإجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، وتعزيز قدرات الانتشار السريع. وفيما يتعلق بالموارد، فمن الأهمية بمكان أن تدفع كل الاشتراكات المقررة بالكامل وفي موعدها؛ وذلك شرط لا يقبل النقاش.

٥٨ - وفيما يتعلق بمسألة استدعاء القوات، قال إن على الطرفين أن يفيا بالتزامهما، وأعرب عن ترحيبه بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات بشأن مسألة سيراليون.

٥٩ - وفيما يتعلق بتعيين الموظفين، قال إن قادة البعثات لا يعينون إلا إذا كانوا معروفين لدى الأمانة العامة من عمليات سابقة لحفظ السلام. وفي كل الحالات الأخرى، يجب تطبيق شرط إجراء مقابلات.

٦٠ - السيد كواكامي (اليابان): قال إنه يوافق في أنه يلزم تعزيز مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وتحويل وحدتي تحليل السياسات والخبرة المكتسبة إلى وحدة لمبادئ وأفضل ممارسات حفظ السلام. كما أن وفده يتفهم الحاجة إلى تعزيز سائر وحدات الإدارة، لكنه يرى أنه ينبغي إيلاء مزيد من النظر لمسألة إنشاء منصب إضافي في الإدارة برتبة أمين عام مساعد.

٦١ - السيدة غريتشيتش بوليتش (كرواتيا): قالت إن وفدها يرحب بأن وكيل الأمين العام يزمع إنشاء وحدة للشؤون الجنسانية، مع مراعاة الجهود الهائلة التي بذلت بالفعل لتعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، ومع أخذ إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا في الاعتبار.

٦٢ - السيد نيغا (إثيوبيا): قال إن إثيوبيا، كبلد قديم العهد بالمساهمة بالقوات في عمليات حفظ السلام وكبلد مضيف لبعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، تعلق أهمية كبيرة على أعمال الإدارة. وهي تعلق أهمية خاصة على إجراء مشاورات بين الإدارة والبلدان المساهمة بقوات، وأيضا مع البلدان المضيفة، حيث أن نجاح عمليات حفظ السلام يتوقف بقدر كبير على توفر الإرادة السياسية لديها واستعدادها للتعاون. كما تعلق إثيوبيا أهمية كبيرة على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وستكون شاكرا لو تلقت معلومات عن التدابير الجاري اتخاذها تنفيذا

٦٥ - السيد زكي (مصر): قال إنه يؤيد الاتجاه الاستراتيجي الإيجابي العام الذي عبر عنه بيان وكيل الأمين العام، وإنه ينوه بضرورة النظر في مجموعة المسائل الإدارية والسوقية التي أثارها البيان. وفيما يتعلق بإنشاء المزمع لوظيفة برتبة أمين عام مساعد للشؤون العسكرية والشرطة المدنية، فإن مصر أكدت مرارا الحاجة إلى تعيين مستشار عسكري يسأل أمام الأمين العام مباشرة، فمن شأن ذلك أن يمكن من التعامل مباشرة وبصراحة مع المسائل العسكرية الصرف، بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن مصر تعلق أهمية كبيرة على إجراء استعراض شامل للنظم التي تحكم إعداد مذكرات التفاهم، فضلا عن النظم التي تتعلق بالبلدان المساهمة بقوات. والمشكلة هي أن إعداد مثل تلك المذكرات يمكن أن يستغرق عاما أو عامين، وهو ما لا يمكن أن تقبله البلدان المساهمة بقوات.

٦٦ - السيد غيتو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إنه إذا أنشئت وظيفة مساعد الأمين العام المقترحة، فإن المستشار العسكري سيستمر في القيام بواجباته في تقديم المشورة لوكيل الأمين العام بشأن المسائل العسكرية، حسب ما تجري به الممارسة الحالية، كما يمكنه تقديم توصيات بشأن المسائل العسكرية إلى الأمين العام مباشرة. فتوفر التوصيات من جانب شخص عسكري محترف أمر بالغ الأهمية. ومن شأن إنشاء الوظيفة الجديدة برتبة مساعد أمين عام أن يمكن المنظمة من الاستفادة من توفر رأي آخر. وفيما تتوسع العلاقات مع البلدان المساهمة بقوات، فإن المستشار العسكري، الذي يعالج مسائل تقنية صرف تتعلق بالتخطيط والتدريب والرصد، ينبغي ألا يكرس الكثير من الوقت لإقامة اتصالات مع الدول الأعضاء، فهذه مهمة ستدخل ضمن واجبات الأمين العام المساعد. وعليه فإن سلطة المستشار العسكري لن تُمس بأية صورة من الصور. وفيما يتعلق بإعداد مذكرات التفاهم، يقوم حاليا

٦٧ - السيد برونه (فرنسا): أبرز أهمية المسؤولية الجماعية عن كفالة نجاح عمليات حفظ السلام. وقال إن من الواضح بجلاء أن الشرط الأول لتنفيذ التوصيات المقدمة هو إصلاح النقص المزمع في عدد موظفي الإدارة واتخاذ إجراء عاجل لإجراء الإصلاحات اللازمة، تمشيا مع توصيات اللجنة الخاصة.

٦٨ - السيد توراسن (النرويج): قال إنه يضم صوته للبيان الذي أدلت به ممثلة كرواتيا تأييدا لإنشاء وحدة صغيرة للشؤون الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب مزيدا من التفاصيل عن تضمين المسائل الرئيسية مسألة سرعة تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الميدان، حسب ما تشير إليه الفقرة ١٢ من تقرير اللجنة الخاصة (A/54/839).

٦٩ - السيد غيتو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إنه ناقش تلك المسألة مع رئيس برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضاف أن انتشار عمليات حفظ السلام يمكن أن يستغل كفرصة للتوعية بالمشكلة فيما بين القوات والجمهور العام. وستتخذ إجراءات محددة في هذا الشأن، ويجري حاليا وضع استراتيجية مناسبة بالتعاون مع البرنامج المشترك.

٧٠ - تولت الرئاسة السيدة غريتشيتش بوليتش (كرواتيا)، نائبة الرئيس.

٧١ - السيد ماسوندا (زامبيا): أعرب عن الأمل في يتم في خاتمة المطاف تنفيذ التوصية الداعية إلى إجراء استعراض شامل لأنشطة الإدارة. وفيما يتعلق بالفقرة ١٣١ من تقرير

رتبهم العسكرية. ولم تنشأ مشاكل حتى في مجالات العلاقات فيما بينهم. والاقتراح الداعي إلى تعيين شخص مدني للوظيفة الجديدة برتبة أمين عام مساعد يعبر عن المبدأ العام الذي يقضي بأن يُسأل الموظفون العسكريون أمام سلطات مدنية. أما مسألة التوازن الجغرافي فمسألة تكتنفها المشاكل حقاً، ويجري اتخاذ خطوات للتصدي لها.

٧٤ - السيد أوساي (غانا): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وغانا، بصفتها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يسرها ملاحظة أن وكيل الأمين العام يسلم بأهمية برامج نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في سياق بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومن الواضح للبلدان التي شاركت في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن البعثة أثبتت أنه ما لم تتوفر برامج حسنة التصميم من ذلك النوع فإن من المحتمل جداً أن يعود المحاربون السابقون إلى القيام بأنشطة يمكن أن تهدم تماماً عملية السلام بل وتهدد السلام والأمن في منطقة فرعية بأكملها. وعليه، فقد أعرب عن الأمل في أن تعطي الإدارة مستقبلاً هذا الجانب من فض النزاع ما يستحقه من أهمية.

٧٥ - السيد غيتو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إنه يوافق في أن مثل تلك البرامج شديدة الأهمية. فقوات حفظ السلام يمكن أن تحقق استقرار الحالة، لكن الحلول طويلة الأجل تتوقف على نجاح تلك البرامج.

٧٦ - الرئيسة: تكلمت بصفتها ممثلة لكرواتيا، فقالت إنها تستطيع أن تشهد على الأهمية الفائقة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالنسبة للمحاربين في سلافونيا الشرقية.

٧٧ - السيد أندريسين غويماريس (البرتغال): قال إن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام

اللجنة الخاصة، التي تشير إلى الحاجة إلى تعزيز وحدة الشرطة المدنية والنهوض بدور مستشار الشرطة المدنية، قال إن زامبيا، شأنها شأن الهند، ترى أن رفع رتبة منصب المستشار لن يؤدي بالضرورة إلى تعزيز دوره، فذلك أمر يمكن تحقيقه بتوسيع مهام المستشار وواجباته. وأعرب عن خيبة أمل وفده إزاء النهج المتبع في تناول مسألة منصب المستشار العسكري.

ولئن كان وفده يوافق في أن المقرر مسؤول عن إعطاء توصيات استراتيجية للعمليات الميدانية، فهو يتساءل لماذا صنف منصب المستشار العسكري في الرتبة مد - ١، في حين يشغل قادة القوات مناصب برتبة أمين عام مساعد. وإذا كان المراد حقاً هو أن يكون المستشار العسكري قادراً على توجيه أعمال قادة القوات، كان من اللازم أن يشغل وظيفة بنفس الرتبة أو أعلى. ويرى وفده أنه يجب تعزيز دور المستشار العسكري، حيث أن هذا المستشار تقع على كاهله مسؤولية تقديم توصيات لمجلس الأمن وتوجيه عمل قادة القوات. وذكر أن الحاجة إلى منصب الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية والشرطة المدنية، التي أوصى بأن يعين لها شخص مدني، حاجة ليست واضحة تماماً لوفده.

٧٢ - وقال إن وفده يساوره القلق بشأن تمثيل البلدان النامية في موظفي الإدارة. وهو يشاطر رأي وفد كرواتيا في أهمية مراعاة المنظور الجنساني. ولقد أصبحت مسألة درجة تمثيل المرأة تلقى الفهم في النهاية، كما توفرت الرغبة في تصحيح الوضع. كذلك فإن الأوان قد حان لفهم درجة تمثيل البلدان النامية من حيث تمثيلها في الإدارة. وتساءل عن ما سيتم عمله لتصحيح هذا الوضع. وتحسين تمثيل البلدان النامية يقتضي اتخاذ تدابير أكثر حسماً من التدابير المتخذة في مجال التوازن بين الجنسين.

٧٣ - السيد غيتو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إن المستشار العسكري يشغل وظيفة برتبة مد-٢، في حين يعين قادة القوات في مناصبهم على أساس

للمغاية رغم الظروف الاستثنائية ونقص الموظفين. وفي هذا الصدد فإن المناقشة الحالية جاءت في وقتها تماما.

٨٠ - وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الخاصة (A/55/839)، طلب معلومات عن حالة المفاوضات بين الإدارة واللجنة الخاصة فيما يتعلق بنشرة الأمين العام بشأن تقييد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالقانون الإنساني الدولي (ST/SGB/1999/13)، وتساءل عن ما أحرز من تقدم في إنشاء محفل للدول الأعضاء المهتمة بالتعاون في حفظ السلام في أفريقيا، كأن يكون ذلك عن طريق تقديم التدريب والمعدات.

٨١ - وقال إنه يلاحظ من البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام أن وحدة الخبرة المكتسبة ستحول إلى وحدة لمبادئ وأفضل ممارسات حفظ السلام، وتساءل عن السبب في اختيار كلمة "مبادئ". وعلاوة على ذلك، فإنه يلاحظ أن وكيل الأمين العام يزمع أن يقدم اقتراحا بنقل تمويل الإدارة من حساب الدعم إلى الميزانية العادية، وسأل عن الجهة التي ستضطلع بالدراسة المتعمقة المتوخاة في هذا الصدد.

٨٢ - السيد غيتو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إن نشرة الأمين العام لا تعدو أن تكون مجموعة من المبادئ منصوص عليها بالفعل في الاتفاقات الدولية. وبطبيعة الحال فإن تقديم الدول الأعضاء تعليقات في هذا الشأن سيكون موضع ترحيب. وفيما يتعلق بمحفل حفظ السلام في أفريقيا، فإن من شأن تقوية العنصر العسكري، بما فيه التدريب، أن يعزز قدرة الإدارة على التعاون في مختلف المبادرات. وستسترشد الإدارة في هذه الجهود بالمعايير العامة لتدريب المشاركين في عمليات حفظ السلام، ولا سيما البعثات في أفريقيا. ورحب بمشاركة

(A/55/305-S/2000/809)، يشير إلى أنه يتعين على الأمانة العامة، عندما تقدم تقارير إلى مجلس الأمن بشأن الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى نشر عمليات لحفظ السلام، أن تبلغ مجلس الأمن بما تحتاج منه أن يعرفه لا بما يريد هو أن يسمعه. غير أن ذلك ليس هو ما يحدث دائما في الممارسة العملية. والبعض يرى أن مجلس الأمن يفضل الخيارات الممكنة للتنفيذ سياسيا لكنها غالبا ما تكون غير كافية. وسأل عن الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها الأمانة العامة لكي تطلب العدد الأمثل من الأفراد والولاية المثلى لكل بعثة من البعثات.

٧٨ - السيد غيتو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إن الإدارة يقع عليها التزام بأن تبين الحقائق على علاقتها وأن تحت مجلس الأمن على الوفاء بمسؤولياته. وفي النهاية، سيتضح دائما مدى الوفاء بالاحتياجات الحقيقية وما إذا كانت الإرادة السياسية تتوفر للوفاء بها. وذلك هو الأساس الذي تقوم عليه عملية اتخاذ القرار "على مرحلتين" (قرار إداري يليه قرار ثان يتعلق تحديدا بنشر بعثة). وليس هناك إجابة جاهزة للسؤال الذي طرحه ممثل البرتغال، لكن يجدر بالملاحظة أنه يتعين على الأمانة العامة في كل حالة أن تتصرف بمنتهى الصراحة.

٧٩ - السيد تايلور (المملكة المتحدة): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. ووصف التحليل الوارد في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام بأنه تحليل بالغ الأهمية. وينبغي أن تزود الدول الأعضاء الأمانة العامة بمزيد من الدعم. وأعرب عن الأمل في أن تتمكن اللجنة الخامسة، لدى نظرها في تخصيص الموارد لإدارة، من الموافقة على المجموعة المناسبة من الموارد وبطبيعة الحال فإن الدول الأعضاء إذا عززت الدعم الذي تقدمه للإدارة كان من حقها أن تطلب منها مطالب أكبر. وقد كان أداء الإدارة لعملها طوال العام الماضي أداء حسنا

يحتاج إلى موظفين تتوفر لديهم أكبر طائفة من المهارات المختلفة، يمكن تدريس بعضها، في حين يكتسب بعضها الآخر بالخبرة العملية. وتتصل بذلك أيضا مسألة التطور الوظيفي للموظفين الذين يعينون لعمليات حفظ السلام. ومن ناحية التطور الوظيفي، من المهم أن يكتسب الموظف خبرة عملية في الميدان من بداية اضطراره بمهام وظيفته.

٨٧ - السيد ستير (نيوزيلندا): قال إن التغييرات المزمع إجراؤها في الإدارة ستضع أساسا قويا لمواصلة تحسين عملها، ومن ثم عمل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعرب عن الأمل في أن تتحول وحدة الخبرة المكتسبة بعد إعادة تشكيلها إلى أداة هامة تقدم مساهمة كبيرة في عمل الإدارة. وعبر عن تأييد وفده للأعمال المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني وتطوير عمليات متشابهة لحفظ السلام وإنشاء وحدة للشؤون الجنسانية يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. ويجدر بالملاحظة أن أعمال موظفي الإدارة تتميز بالفعالية العالية رغم كل الصعاب.

٨٨ - السيد مانغاتشي (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن الحاجة تدعو إلى تنسيق برامج تدريب الموظفين وتحقيق التجانس فيما بينها، ويجب وضع خطة طويلة الأجل لإعداد قوائم "احتياط" بالموظفين الذين تتوفر لديهم المهارات اللازمة لأية عملية لحفظ السلام. والأمر لا يشير بشمول تلك العمليات لممثلين لأقل البلدان نموا، ولا سيما الموجودة منها في أفريقيا. وأبدى رغبته في سماع آراء وكيل الأمين العام بشأن الإمكانات في الأجلين المتوسط والطويل لوضع "قوائم الاحتياط" المشار إليها، إذ أن من شأنها أن تتيح تكافؤ الفرص لكل البلدان.

٨٩ - السيد غيتو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إنه يلزم، ابتداء، تحديد ما تستطيع الأمانة العامة عمله وما لا تستطيع عمله. ومن غير المحتمل في أي

المملكة المتحدة في هذا الشأن، ولا سيما في إطار اللجنة الخاصة.

٨٣ - وأوضح أن كلمة "مبادئ" لا تعني "التزام مبادئ متعنتة". فلدى تنفيذ مهام بعينها، من الطبيعي أن تنشأ حاجة إلى عمل تعديلات مختلفة، على أنه سيكون من المفيد الاسترشاد بمبادئ لا تحتاج إلى إعادة النظر فيها كل مرة. وفي عدد من المسائل وإجراءات التشغيل، فإن وجود مبدأ سيكون من شأنه أن يوضح على الفور الجوانب التي ينطوي عليها الأمر، وما يلزم عمله لزيادة فعالية الإجراءات المضطلع بها. أما الدراسة المتعمقة التي أشار إليها ممثل المملكة المتحدة فسيقوم بها خبراء خارجيون. ومن شأن ذلك أن يعزز حجية الدراسة وموضوعيتها، إذ سيحتاج الأمر فيها إلى دراسة سلسلة طويلة من المسائل التنظيمية والسوقية والمسائل التنفيذية البحت.

٨٤ - السيد سالامانكا (بوليفيا): قال إنه يوافق في أن الحاجة تدعو إلى إنشاء قوة عسكرية قوية قادرة على الوفاء بالولايات التي يصدرها مجلس الأمن ولها السلطة التي تحتاج إليها المنظمة لتنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

٨٥ - وأضاف أن وفده يضم صوته إلى غيره من الوفود في الترحيب بإنشاء وحدة في الإدارة للشؤون الجنسانية. ويجب أيضا تنظيم تقديم التدريب في مجال حفظ السلام للموظفين المدنيين الذين يكلفون بالعمل في البعثات، إذ لا يجري الآن تقديم هذا التدريب، على عكس الحال بالنسبة للتدريب الذي يقدم للموظفين العسكريين.

٨٦ - السيد غيتو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إنه يوافق في أن تدريب الموظفين، بمن فيهم الموظفون المدنيون، مسألة كبيرة الأهمية، حيث أن عمليات حفظ السلام غالبا ما تكون ذات طابع متشابه. والأمر

الرئيسية، ولا سيما في هذا الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة لفتح صفحة جديدة في تاريخ عمليات حفظ السلام. وقد دعا الأمين العام قبل أسبوع البلدان إلى المساهمة بقوات لإرسالها إلى سيراليون. واتضح مدى "الدبلوماسية" في الاستجابة التي لقيها هذا الطلب. وعلى افتراض توفر أحسن الأشخاص، فلن تكون لهم فائدة إذا لم تتوفر الإرادة على تكليفهم بالعمل.

٩٣ - وأضاف أن الأوان قد حان للاعتراف بمشكلة الكيل بمكيالين. فإذا تعلقت المسألة بأفريقيا، ثارت طائفة عريضة من المشاكل وتلكأ البحث عن حلول. أما بالنسبة للمناطق الأخرى، فإن كامل جهاز الأمم المتحدة يقف على قدم وساق وتنتشر البعثات على وجه السرعة.

٩٤ - السيد غينو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إنه يوافق المتكلم السابق فيما قال. والمسألة تتعلق بسلطة المنظمة، التي يجب أن تزود، عندما تحتاج إلى التصرف، بالموارد المناسبة. وليس هناك مجال للأولويات الجغرافية - فما يحتاج إليه الأمر هو التضامن.

٩٥ - السيد إيزه (نيجيريا): قال إن نيجيريا، التي تزود الأمم المتحدة بوحدة كبيرة من القوات، تؤيد تماما خطط إعادة تنظيم الإدارة، إذ أنها ترمي إلى زيادة جودة أنشطتها في مجال حفظ السلام. وأشار إلى أن بعثة التقييم التي أوفدها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة إلى سيراليون قدمت توصيات بشأن كيفية تلافي تكرار الأحداث المؤسفة التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٠. وقد أوصت تلك البعثة بإنشاء لجنة تحقيق لاستقصاء الظروف التي أدت إلى وفاة جنود حفظ السلام وتحديد ما وقع من مخالفات في عمل البعثة. ولم تعلن بعد النتائج التي خلصت إليها تلك اللجنة. وقال إنه يريد الحصول على ما تم الخلوص إليه من نتائج بشأن سيراليون.

وقت أن يتوفر للأمانة ما يكفي من الموارد لتقوم مستقلة بتنظيم تقديم التدريب للموظفين. فمثل هذا التدريب يجب أن تنظمه الدول الأعضاء بالموارد الكافية التي رهن تصرفها. ويمكن للأمانة العامة، ومن واجبها، أن تكفل التوافق بين برامج تدريب الموظفين وأن تضع المعايير المناسبة. وقدرتها على أداء هذه المهمة تتوقف على توفر الموظفين القادرين على وضع مثل تلك المعايير، التي يجب أيضا أن تترجم إلى مختلف اللغات.

٩٠ - السيد أولانغ - دولو (كينيا): قال إن البلدان يتوقع منها أن تساهم بالمعدات وبالجنود. والعديد من البلدان النامية يواجه مشاكل عند المساهمة بالمعدات على أساس ترتيبات الاستئجار الشامل للخدمات. وقد لاحظت هذه المشكلة أيضا بعثة مجلس الأمن التي قامت بزيارة سيراليون مؤخرا. وقال إنه يهيمه معرفة ما تقوم به الإدارة في هذا الشأن.

٩١ - السيد غينو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إنه غير مطلع على كل تفاصيل هذه المسألة الصعبة. وقد تم في الآونة الأخيرة إصلاح نظام استئجار المعدات. وحاليا يمكن الاختيار بين الاستئجار الشامل للخدمات والاستئجار غير الشامل للخدمات. والبلدان المالكة للمعدات المقدمة تفضل ترتيبات الاستئجار غير الشامل للخدمات، غير أن ذلك يثير مشاكل في مجال تقديم الدعم التقني والتشغيلي. وبوجه عام تحتاج الأمانة العامة إلى أن تعرف مقدما ما إذا كان يلزم اتخاذ ترتيبات إضافية لتقديم الخدمات التقنية. وتعهد بتقديم معلومات إضافية بشأن هذه المسألة.

٩٢ - السيد تانو - بوتشوييه (كوت ديفوار): أعرب عن سروره لملاحظة الصراحة التي تكلم بها وكيل الأمين العام عن مشكلة عدم توفر الإرادة السياسية. فتلک هي المشكلة

٩٦ - السيد غيتو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إن إنشاء لجان تحقيق من الإجراءات المألوفة. وحيث أن النتائج التي خلصت إليها اللجنة تتناول مسائل حساسة، فسيتم إصدارها كوثيقة داخلية من وثائق الأمم المتحدة، للاستعمال الرسمي فقط. وبالإضافة إلى ذلك، ستتاح بصورة سرية للدول المعنية. وعندما تصبح النتائج التي خلصت إليها البعثة جاهزة، فستبلغ نيجيريا بذلك، حيث أهما، في هذه الحالة، من الأطراف المعنية.

٩٧ - الرئيسة: أعربت عن الأمل في أن يتجدد الحوار الإيجابي الذي جرى في اللجنة. بأشكال كثيرة مختلفة مستقبلاً.

٩٨ - السيد غيتو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): أعرب عن سروره لملاحظة أن الأسئلة التي وجهت إليه والانتقادات التي وجهت للإدارة تشكل جزءاً جوهرياً من حوار صحي يجب أن يستمر. رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥.